اعتراضات ابن الحاجب (ت 646هـ) على النحويين في كتابه شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب

أ.م.د. هاشم جعفر الموسوي الباحث. محمد رزاق عيدان

The Objections of Ibn Al-Hajib to Grammarians in his Book Sharih Al-Mukadama Al-Kafya fi Elm Al-I'irab

Asst. Prof.Dr. Hashim Ja'afar Al-Musawi
Researcher Muhammad Razaq Idan
okmohmed@gmial.com

Abstract

Ibn Al-Hajib is a scientist who studies jurisdiction and Arabic language. He is considered an encyclopedic scientist. His book Sharih Al-Mukadama Al-Kafya fi Elm Al-I'irab is considered one of the most important books in Arabic Grammar. The present study focuses on Ibn Al-Hajib's objections to other grammarians.

المُلخّص

إنّ ابن الحاجب واحدٌ من العلماء الذين برزوا في علومٍ عديدةٍ، منها الأصول والفقه وعلم العربيّة والعروض، فجاءت مصنّفاته موسوعةً من تلك العلوم، ومن هذه المصنّفات كتابه (شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب)، وهو شرحٌ على متن الكافية في النحو، وتبرز أهميّته أنّ المتن والشرح كليهما للمصنّف، وقد بثّ فيه ابن الحاجب آراءه النحويّة، ومواقفه من النحويين الذين سبقوه، ومن مواضع تلك المواقف اعتراضاته على آرائهم، ومناقشتها، وبيان وجه فسادها، ولذا حاولت في هذا البحث أن أسلّط الضوء على تلك الاعتراضات، والوقوف على الفكر النحوي عند ابن الحاجب، وبيان مدى موضوعيّته، وحياديّته. وقد جاءت مسائل الاعتراض في هذا البحث مقسّمةً بحسب تقسيم الكتاب إلى أسماء، وأفعال، وحروف، مرتبةً بحسب ورودها في الشرح، ثمّ جعلت عنواناً لكلّ مسألةٍ، ثمّ وازنت في كلّ مسألةٍ بين رأي ابن الحاجب، والرأي المُعترَض عليه، وذلك بعرض الحجج النقليّة والعقليّة لكلّ رأي، وما يتصل بذلك من أمور تعين على الترجيح، كالمعنى وموافقته له، وأحكام الكلام وجريانه على قواعد العرب في كلامهم، وقد اعتمد البحث على أمّات المصادر القديمة والحديثة، وكتب الخلاف النحوي، ثم الخاتمة التي تضمّنت أهم النتائج التي خلُص إليها البحث، فقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحيّة: اعترض، ابن الحاجب، النحويّون، توهّم، استدلّ، احتجّ

key words: Object to, Ibn – Al Hajeb, The Grammarians, illusion, infer, Grouse

أوّلاً: الأسماء

المسألة الأولى: تقدير الخبر في (ضربي زيداً قائماً)

ذكر ابن الحاجب اختلاف البصريين والكوفيين في تقدير الخبر في نحو: (ضربي زيداً قائماً)، وعرض دليل كلٍّ منهما، فقال في رأي البصريين:((وأصلهُ عند البصريين: ضَربي زيداً حاصلٌ إذا كانَ قائماً، حُذف (حاصلٌ) كما تُحذَف متعلقات الظروف العامّة، فبقي: إذا كانَ قائماً، ثم حُذف الظرف لدلالة الحال عليه، فبقي: ضربي زيداً قائماً، فكان الخبر مُلتزَماً حذفه لما ذكرناه من الامرين، الدلالة على خصوصية المحذوف، واللفظ الواقع موقعه))[1].

وتفصيل رأي البصريين أنَّ (قائماً) حال من معمول المصدر معنًى لا لفظاً والعامل في الحال محذوف وهو الخبر، وتقديره: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً – إن اردت المستقبل – أو إذ كان قائماً – إن اردت الماضي[2].

واشترطوا للخبر المحذوف وجوباً شرطين[3]:

أحدهما: أن يدلّ عليه دليل، إذ لا حذف إلّا بدليل.

والآخر: أن يقع لفظ ما موقع المحذوف.

وإنَّما قُدِّر الظرف المتعلّق بالمحذوف المقدر (حاصلٌ) ظرف زمان؛ لأنَّ الإخبار به يختص بالأحداث، وقد أُضيف إلى الفعل والفاعل، الذي هو (كان) والضمير الذي فيه و(كان) هذه تامّة لا ناقصة؛ وعلّلوا ذلك بأنَّ خبر (كان) الناقصة يأتي نكرة ومعرفة، و(قائماً) في (ضربي زيداً قائماً) لا يأتي إلاّ نكرة، فحُذِف الفعل (كان) وفاعله وأُقيم الظرف مقامه، ثم حُذِف الظرف لدلالة الحال عليه، فصار إلى (ضربي زيداً قائماً)[4].

ثم نقل ابن الحاجب رأي الكوفيين في تقدير الخبر فقال: ((فإنَّه عندهم معمول لـ(ضربي) والخبر المقدّر بعده، أي: ضربي زيداً قائماً حاصلٌ))[5]، وهذا الذي ذكره ابن الحاجب هو أحد قولين نُقِلا عن الكوفيين في هذه المسألة [6]. وتفصيله أنّهم ذهبوا إلى أنَّ (قائماً) حال من معمول المصدر لفظاً ومعنًى، وأنَّ العامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ، وخبر المبتدأ مقدرٌ بعد الحال وجوباً، أي: ضربي زيداً قائماً حاصلٌ. ونُقِل عنهم أيضاً، أنَّ الحال بنفسها هي الخبر لا سادّةً مسدّه، أو أنّه مقدّرٌ بعدها، على خلاف بينهم في ذلك، إذ رأى الكسائي أنَّ الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان، أحدهما من صاحب الحال، والآخر من المصدر، وإنّما احتاجوا إلى ذلك؛ لأنَّ الحال لا بُدَّ لها من ضميرٍ يعود على ذي الحال، وهي ضميرٌ، والخبر عندهم لا بُدَّ من ضمير يعود على المبتدأ. أمّا الفرّاء فذهب إلى أنَّ الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر؛ لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه؛ ولتعرّيها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يحتمل ضمير المصدر. أمّا ابن كيسان فذهب إلى أنَّ الحال أغنت عن الخبر لشبهها بالظّرف. وقد اعترض ابن الحاجب على رأي الكوفيين الأوّل، فقال: ((وهو فاسدٌ لفظاً ومعنىً، أمّا اللفظ فهو أنَّ كلّ موضعٍ أُلتزِم فيه حذف الخبر فلا بُدَّ فيه من واقعٍ موقعه، وتأويلهم: أن يجعل (قائماً) من تتمة المبتدأ، ومعمولاً له، فلم يقع في موضع الخبر لفظٌ يقوم مقامه))[7].

ويُفهم من نصّه أنَّ الكوفيين لمّا جعلوا الحال من تتمة المبتدأ (ضربي)، وأنَّها حالٌ من (زيداً)، كان العامل في الحال المصدر الذي هو (ضربي)؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، ولو كان المصدر عاملاً في الحال لكان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصحّ أن يسدّ مسدّ الخبر، لأنَّ السادّ مسدّ الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أنَّ الخبر كان جزءاً غير الأول، فكذلك ما سدّ مسدّه ينبغي أن يكون غير الأول، فإن كان ذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً فيه ضمير فاعلٍ يعود إلى (زيداً) وهو صاحب الحال[8].

أمّا اعتراض ابن الحاجب على رأي الكوفيين من حيث المعنى فوضّحه بقوله: ((إنَّ المفهوم من (ضربي زيداً قائماً): الحكم على كلِّ ضربٍ منّي لزيدٍ فإنَّه في حال القيام. وإذا جعلنا (قائماً) معمولاً لـ(ضربي) خرج عن ذلك العموم، وبقي خاصّاً بضربٍ منّي واقعاً على زيدٍ في حال القيام محكوم عليه بالحصول، وهو معنى آخر مخالفٌ لذلك المعنى من حيث العموم والخصوص، والمفهوم منه العموم، ولا يستقيم إلّا على تأويل البصريين، فوجب القول به))[9].

إنَّ رأي البصريين الذي أيّدهم فيه ابن الحاجب عدّه بعض النحويين تكلّفاً لا موجب له؛ لما فيه من حذف متعلّق الظّرف وهو الخبر، ثم حذف (إذا) أو (إذ) مع الجملة المضافة إليها وهذا الحذف كما يقول الرضي: ((لم يثبت في غير هذا المكان))[10]، فضلاً عما فيه من العدول عن ظاهر معنى (كان) الناقصة إلى معنى التامّة، ومن قيام الحال مقام الظرف وهو ممّا لا نظير له[11]، وفي ذلك كلّه إطالة للكلام المقدّر وتعدد المحذوفات والمقدّرات. وعلّل الرضي هذه التكلّفات بالتزام النحويين بقيود صنعتهم، ومنها: وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها، بلا دليل دلّهم على ذلك ولا موجب اقتضاه، ثم يقرّر: ((والحق أنَّه يجوز اختلاف العاملين))[12]، وهذا الذي ذهب إليه الرضي، اختاره بعض المحدثين رافضاً ما في مذهب البصريين من التكلُّف الكثير، يقول الدكتور عباس حسن: ((ولا علينا أن نعرب الحال في الأمثلة السالفة ونظائرها (حالاً) مستقلة بنفسها ليست قائمةً مقام الخبر – كما قلنا – وأنَّ الخبر هو الظّرف بمتعلقه، أو: هو لفظٌ غير الظّرف يصلح خبراً وقد حُذِف بسبب العلم به، وأنَّ صاحب الحال هو معمول المصدر مباشرةً، وليس الضمير العائد على ذلك المعمول))[13].

وذهب الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى فساد تقديرات النحويين في مثل هذه الجمل، مستدلاً لذلك بوجود نوعٍ من الجمل الإسنادية في العربية ذات ركنٍ واحد وهي تامة المعنى[14].

والباحث يركن إلى هذا الرأي، إذ إنَّ المعنى في (ضربي زيداً قائماً) تامّ ليس به حاجة إلى تلك التأويلات لتقدير الخبر، والتي ما كانت لولا اعتداد النحويين بقيود صنعتهم ومنها:- أنَّ كلّ مبتدأ لا بُدّ له من خبر ظاهراً أو مقدّراً 0 فإن كانت مجاراتهم في قيودهم لازمة، فليكن الخبر محذوفاً سدّت الحال مسدّه من دون أن يكون هناك تقدير لخبرٍ لم يكن في ذلك الموضع ظاهراً حتى نعرف كنهه.

المسألة الثانية: الإضافة في نحو: (لا أَبَا لَكَ وَلَا غُلامَي لَك)

نقل النحويون عن العرب قولهم: (لا أَبَا لَك ولَا غُلامَي لَك) واختلفوا في تخريجه، فذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنّ الاسم الذي بعد (لا) مضافاً إلى الاسم الذي بعد (اللام)، وتكون (اللام) زائدة مؤكدة للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأوّل كلفظ الاسم المضاف، بدليل ثبوت الألف في (أبا)، وحذف النون في(غُلامَي)، ولا يستعمل (أبا) تامّاً إلّا في حال الإضافة، في نحو قولك (هذا أبوك) و(رأيت أباك) و(مررت بأبيك)، وكذلك النون في التثنية لا تسقط إلّا في حال الإضافة فحذفها دليل الإضافة[15]، وعلى هذا يكون مُعرباً، واختلفوا في جرِّ الاسم الواقع بعد (اللام) هل هو بـ(اللام) أو بالإضافة، فذهب أكثر النحويين إلى أنّه مجرور بـ(اللام)؛ لأنّها حرف جرّ وحرف الجرّ لا يُعلّق عن العمل[16]، وقد ذكروا أنّ إقحام (اللام) هنا بين المضاف والمضاف إليه ورد شاذّاً على غير قياس[17]، وإنّما أُقحمت لتهيئة دخول (لا) على المعرفة؛ لأنّ (لا) لا تعمل إلّا في النكرات، فلمّا أتوا بـ(اللام) منعوا الإضافة لفظاً فيكون الاسم على هذا معرف لإضافته إلى ما بعد (اللام) معنىً فكأنّه نكرة[18]، وإنّما خُصّت (اللام) بتأكيد الإضافة، دون غيرها من حروف الجرّ، فلا يُقال: لا أبا فيها؛ لأنّ الإضافة هاهنا بمعنى (اللام)، فـ(أَبَاكَ) بمعنى (أَبَا لَك)، فهي وإن لم تكن موجودة بمنزلة الموجودة[19].

أمّا ابن الحاجب فقد خالف سيبويه وجمهور النحويين، فذهب إلى أنّ (لا أَبَا لَك) و(لا غُلَامَي لَك) مشبّهٌ بالمضاف وليس مضافاً، وعلّل ذلك بقوله: ((وإنّما شبّه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركته المضاف في أصل معناه؛ لأنّ معنى قولك (أبوك): أبٌ لك، فقد اشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الأبوّة إلى المذكور بعد اللام مثلها في الإضافة، فلمّا اشتركا في أصل معنى الإضافة حُمِل على المضاف فأُجرِي مجراه، فلذلك قيل: لا أَبَا لَه، ولا غُلامَي له))[20]. وذكر أنّ الذي يوضح كون (لا أَبَا لَه) و(لا غُلامَي له) مشبّه بالمضاف، أنّ العرب لا تقول: لا أَبَا فِيهَا، ولا رَقِيبَي عَلَيهَا؛ لأنّ الإضافة لا تكون بهذا المعنى، ولكنّها بمعنى اللام[21]. ثم اعترض ابن الحاجب على سيبويه القائل بأنّ (أَبَا) و(غُلامَي) مضاف إلى ما بعد (اللام)، فبعد أن ذكر رأي سيبويه قال: ((وإنّما غرّه من ذلك وجود أحكام الإضافة فظنّ أنّه مضاف وليس بمستقيمٍ لأمرين: أحدهما: أنّا نقطع بأنّ قولهم: (لا أَبَا لَكَ) بمعنى: لا أَبَ لَك، ولا خلاف في أنّ: (لا أَبَ لَك) غير مضاف، فوجب أن يكون مثله. والوجه الثاني: أن (لا) هذه لا تدخل إلّا على النكرات،ولو كان مضافاً لكان معرفة، وحينئذ يمتنع دخول (لا) عليه، وصحة دخولها دليل على أنّه غير مضاف))[22]. وبعد أنّ ذكر وجه فساد سيبويه قال: ((فقد وضح أنّ الحق ما قدّمناه من أنّه إنّما أُعطِي هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافاً في التحقيق))[23]. ونُسِب ما ذهب إليه ابن الحاجب إلى هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك[24].

وقد ردّ بعض النحويين على ما ذهب إليه ابن الحاجب من وجهين[25]:

أحدهما: أنّ حمل (لا أَبَا لَكَ) على (لا أَبَ لك) في المعنى ضعيفٌ؛ لأنّ الأوّل نكرةٌ، والثاني فيه ما يدلّ على الإضافة، وهو الألف في (أبا) فلو سوّينا بينهما لكانت الزيادة لا مسوّغ لوجودها ولكانت بتقدير العدم، فكان حمل (لا أبا)على الإضافة أولى؛ لصيانة الكلام من الزيادة.

والآخر: أنّ رأيه بأنّ (لا) لا تدخل إلّا على النكرات، ولو كان مضافاً لكان معرفة، يردّه أنّ اسم (لا) نكرة في المعنى، كما في قول الشاعر[26] (من الرجز): لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

والتقدير: (لا مثل هيثم). والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب أولى من مذهب سيبويه والجمهور؛ لثلاثة أُمور:

1- ذكرنا أنّ أكثر النحويين ذهبوا إلى أنّ (اللام) في هذا الباب هي العاملة في المجرور، وإذا كانت كذلك لم يعمل المضاف في المضاف إليه، وهذا يعني أنّ الإضافة غير حقيقية[27]، فلما جُمِع بين كون الاسم بعد (لا) مضافاً؛ لوجود (الألف) في (أبا)، وحذف النون في (غُلامَي)، وبين جرّ المضاف إليه بـ(اللام) كان (أبا) و(غُلامَي)، شبيهين بالمضاف لا مضافين.

2- ما ذكره ابن مالك من ضعف قول الجمهور من أنّ الأسماء المشار إليها مضافة، قولهم: (لا أبا لي) و(لا أخا لي) فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: (لا أبِ لي) و(لا أخِ لي)، فيكسرون الباء والخاء؛ إشعاراً بأنّها متصلة بالياء تقديراً، فإنّ (اللام) لا اعتداد بها على ذلك التقدير، ولمّا لم يفعلوا ذلك دلّ على أنّهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنّهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف[28].

3- ما رأينا من كثرة التأويلات والتقديرات عند سيبويه والجمهور والتعقيد اللفظي الذي أجروه على (لا أبا لك) و(لا غُلامَي لك)؛ ليجروه على قواعدهم من زيادة اللام لتوكيد الإضافة وأنّها بمنزلة العدم، والمضاف (أبا وغُلامَي) مضاف إلى ما بعد اللام، فإذا كان كذلك فإنّه مضاف إلى معرفة ولا معنى لوجود اللام، ثم إنّا ذكرنا أنّ أكثرهم قالوا: إنّ المجرور قد عملت فيه اللام دون المضاف، فإذا كان كذلك فكيف يكون مضاف إليه وهو مجرور باللام، ولهذا اخترنا مذهب ابن الحاجب؛ لخلوّه من جميع هذه التأويلات والتكلّفات، فإنّه لمّا رأى (أبا) أُجريت مجرى الإضافة، وأنّ ما بعد (اللام) مجرور بها جعله شبيه بالمضاف وأُعطِي أحكام الإضافة دون تكلف أو تأويل.

المسألة الثالثة: اشتراط وقوع النعت مشتقّاً

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ من شروط النعت أن يكون مشتقّاً أو متأوّلاً بالمشتق[29]، بل ذهب بعضهم إلى حدّ النعت بأنّه ((المقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً))[30]، فجعلوا الاشتقاق سمةً للنعت تميزه عن غيره من التوابع، وعلل النحويّون ذلك، بأنّه لمّا كان الغرض من النعت التفريق بين المشتركين في الاسم بأمرٍ عارضٍ، فإنّ هذا الفرق لا يحصل إلّا بالمعاني القائمة في الأعيان التي تدلّ عليها الأسماء المشتقّة[31].

وجعل النحويّون المشتقّات الثلاثة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، هي الأصل في الصفات؛ لأنّها تدلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود[32]، كما في نحو: رأيْتُ زيداً العاقلَ، وقرأْتُ القصيدةَ المكتوبةَ، ومررْتُ بزيدٍ الطويلِ. أمّا ما ورد من الأسماء الجامدة نعتاً، فقد أوّلوه بالمشتقّ، كما في المنسوب في نحو: هاشميّ، أي: منسوب إلى هاشم، واسم الإشارة نحو: مررْتُ بزيدٍ هذا، أي: المشار إليه أو الحاضر، و(ذو) في نحو: هذا رجلٌ ذو مالٍ، أي: صاحب مالٍ، وكذلك المصدر، والاسم الموصول، و(كلّ، وجد، وحقّ)، وغيرها[33]. وهذه جميعها مؤولةٌ بالمشتقّ، وعلّل ابن الناظم ذلك بقوله: ((لأنّ الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معانٍ، منسوبةٍ إلى غيرها))[34].

ولذلك ضعّف سيبويه قولهم: (مررتُ برجلٍ أسدٍ)، بقوله: ((وتقول: مررتُ برجلٍ أسدٍ شدّةً وجرأةً، إنّما تريد مِثل أسدٍ، وهذا ضعيفٌ قبيح؛ لأنّه اسمٌ لم يُجعَل صفةً، وإنّما قاله النحويّون، شبّه بقولهم: مررْتُ بزيدٍ أسداً شدّةً))[35].

أمّا ابن الحاجب فقد ذهب إلى أنّه لا فرق في النعت بين أن يكون مشتقّاً أو غيره[36]، واعترض على النحويين بقوله: ((ولكن لمّا كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق، توهّم كثيرٌ من النحويين أنّ الاشتقاق شرطٌ، حتّى تأوّلوا غير المشتقّ بالمشتقّ))[37].

فهو يرى أنّ كلّ ما دلّ على معنى في متبوعه فهو نعت، سواءاً مشتقّاً كان ذلك أم غير مشتقٍّ، فالاعتبار في النعت هو المعنى. إلّا أنّ النحويين قد فرّقوا بين الاسم المشتقّ والاسم الجامد المنعوت بهما، وإن اتفقا في المعنى، بأنّ النعت جزءٌ من المنعوت، ومكملٌ له حتّى يكونا كالاسم الواحد[38]، ولا يكونا كالاسم الواحد إلّا إذا كان بينهما رابطٌ، وهو الضمير المستتر في المشتقّ العائد على ما قبله[39]. وذلك في قولنا: (مررْتُ بزيدٍ الشجاعِ)، فـ(الشجاع) نعتٌ يتكون من ذات تعود

على المنعوت، ومعنى يشتركان به، ولذا نستطيع أن نقول: زيدٌ هو الشجاع، أمّا إذا قلنا: (مررْتُ بزيدٍ الأسدِ)، فـ(الأسد) اسم جنسٍ ليس له رابطٌ بالمنعوت (زيدٍ)، ولذلك لا يمكن أن نقول: زيدٌ هو الأسد، بل الأسد هو الموصوف بالشجاعة في التحقيق فقدّرناها لزيدٍ فأصبح الأسد مؤوّلاً بالمشتقّ المنعوت به زيدٌ [40].

ومن هذا يتّضح أنّ ما ذهب إليه جمهور النحويين أولى بالقبول ممّا ذهب إليه ابن الحاجب.

المسألة الرابعة: حكم (زيدُ) الثاني في (يا زيدُ زيدُ)

ذكر النحويون في باب توابع المنادى أنّه إذا كان تابع المنادى بدلاً أو عطف نسقٍ خالياً من الألف واللام فحكمه كالمنادى المستقل[41]؛ لأنّه في حكم تكرير العامل؛ ولأنّه مهيّأ لدخول (يا) عليه فكأنّه المنادى[42]، فما كان منهم مفرداً ضُمّ كما يُضَم لو وقع بعد حرف النداء، وما كان فيها مضافاً فيُنصب كما يُنصب لو وقع بعد حرف النداء[43].

وقد مثّل بعض النحويين للبدل بقولهم: (يا زيدُ زيدُ)[44]، وقد نسبه ابن الحاجب إلى الزمخشري، فقد مثّل به الزمخشري للبدل بقوله: ((إلّا البدل ونحو: زيدٌ وعمرو من المعطوفات، فإنّ حكمهما حكم المنادى بعينه، تقول: يا زيدُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرو، بالضم لا غير))[45].

واعترض عليه ابن الحاجب بقوله: ((وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل: يا زيدُ زيدُ، أنّه بدل، وليس بمستقيم؛ لأنّه يخرم قاعدة باب التأكيد اللفظي؛ لأنّه لو كان بدلاً لكان (جاءني زيدُ زيدُ) بدلاً، وأيضاً فإنّه لا معنى للبدليّة فيه))[46].

وبذلك جاء اعتراض ابن الحاجب من وجهين:

أحدهما: أنّ القول (يا زيدُ زيدُ) بدلٌ، هو خرمٌ لقاعدة التأكيد اللفظي التي تنص على تكرير اللفظ؛ لتقرير أصل النسبة، وتمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل[47]. والآخر: انتفاء معنى البدليّة فيه، فمعنى البدليّة البيان وإزالة توهم إذا كان للشخص اسمان أو أسماء، ويشتهر ببعضها عند قومٍ، وببعضها الآخر عند آخرين، فإذا ذُكِر أحد الاسمين، خاف ألّا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطَب، فيذكر الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر؛ للبيان وإزالة ذلك التوهم[48]. وإذا عرفنا معنى التوكيد والبدل، يتضح أنّ التأكيد اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه، دلالةً على التأكيد والتمكين في ذهن السامع، وأنّ البدل إعادة معنى اللفظ الأول بلفظٍ ثانٍ يشتهر به، خوفاً أنّ يكون اللفظ الأوّل غير مشتهر عند السامع، ولهذا فالأولى أن يكون (زيدٌ) تأكيداً لا بدلاً، وبذلك يتضح اعتراض ابن الحاجب، وأنّ ما ذهب إليه أولى من مذهب الزمخشري ومن تبعه؛ لأنّ حقّ البدل أن يغاير المبدّل منه بوجهٍ ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه [49].

إلّا أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب عليه جملة ملاحظات هي:

الأولى: أنّ الزمخشري لم يكن أوّل من قال بما نسبه ابن الحاجب إليه، بل سبقه إليه الفارسي[50]، وقد ذكر ذلك ابن الحاجب نفسه في شرحه على المفصّل [51].

الثانية: أنّه جاء في اعتراض ابن الحاجب قوله: ((لأنّه لو كان بدلاً لكان (جاءني زيدٌ زيدٌ) بدلاً))، وكأنّه يمنع كون (زيدٌ) الثاني بدلاً، إلّا أنّه في شرحه للمفصل في باب التأكيد قال: ((وقد يُجعَل الصريح إذا كان اسماً بدلاً في كلامه وكلام غيره من النحويين، وهو غير بعيد؛ نظراً إلى أنّ المقصود بالمدلول هل هو الأوّل أو الثاني؟ فإن كان المقصود هو الأوّل فالثاني توكيدٌ، وإلّا فهو بدلٌ))[52]. وهذا قولٌ ثانٍ لابن الحاجب يجوّز فيه كون الاسم الثاني بدلاً أو تأكيداً لفظيّاً.

الرابعة: أنّ ما ذهب إليه ابن الحاجب في كون (يا زيدُ زيدُ) تأكيداً لا بدلاً، وإن كان أولى مما ذهب إليه الفارسي والزمخشري، إلّا أنّ الباحث يميل إلى ما ذهب إليه سيبويه من كون (يا زيدُ زيدُ) على نداءين والتقدير: يازيدُ يازيدُ، فحذف حرف النداء، وبقي المنادى على ما كان عليه[53].

ثانياً: الأفعال

المسألة الأولى: تأصيل صيغة التعجب (أَفْعِل بِهِ)

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنّ (أَفْعِل) في نحو: (أَحْسِنْ بِزَيدٍ) لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة (أفعَل) وهمزته للصيرورة، فمعنى (أحسِن بزيدٍ) أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حسنٍ، كأغدّ البعير، أي: صار ذا غُدّة، وأبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقلٍ، ثم غُيِّرت الصِّيغة من الماضي إلى الأمر، فصار (أحسِن زيدٌ) بالرفع، ولمّا قَبُح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، زِيدَتْ (الباء) في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به، كما في نحو: أُمرر بزيدٍ، والجار والمجرور (بزيدٍ) في موضع رفع على أنّه فاعل، كما في قولهم: كفى بالله، وما جاءني من أحد [54].

وذهب بعض النحويين إلى أنّ صيغة (أَفْعِل) فعلُ أمرٍ لفظاً ومعنًى، وفيه ضميرٌ مستترٌ وجوبا على أنّه فاعلٌ كجميع أفعال الأمر، واختلفوا في الضمير فبعضهم ذهب إلى أنّ الضمير يعود على مصدر (أحسِن) وهو الحُسن، كأنّه قال: أحسِنْ ياحُسْنُ زيداً، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال في المفرد والمثنى والجمع، وقال الآخرون الضمير يعود للمخاطَب، وإنّما أُلتزِم أفراده؛ لأنّه كلامٌ جرى مجرى المثل، والمجرور بالباء مفعول به والباء الداخلة عليه للتعدية، ونُسِب هذا القول إلى الفرّاء وابن كيسان والزجّاج وتابعهم الزمخشري[55]، ونسبه ابن الحاجب إلى الأخفش، واستدلّ هؤلاء على كون المجرور مفعول به وليس فاعلاً، بحذفه في قول الشاعر[56] (من الطويل):

فَذلك إِنْ يَلْقَ المَنِيّةَ يَلْقَها وإِنْ يَسْتَغْنِ يَوماً فَأَجْدِرِ

والأصل (فَأَجْدِر بِهِ)[57]، وقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِرْ ﴾[58]، والأصل (وَأَبْصِرْ بهم)[59].

وقد أشكل ابن الحاجب على سيبويه في ما ذهب إليه فقال: ((أمّا (أَحْسِنْ بِزَيد) فأصله: أَحْسَنَ زيدٌ – عند سيبويه – وفيه شذوذان: أحدهما: استعمال الأمر بمعنى الماضي، والآخر: زيادة الباء في الفاعل ولا ضمير عنده في (أَفْعِلْ)؛ لأنّ (بزيد) عنده هو الفاعل))[60].

وقد ردّ ابن يعيش(ت643هـ) على ما اعترض به ابن الحاجب على سيبويه من وجهين[61]: أحدهما: أنّ وجه استعمال لفظ الأمر بدل الماضي: للتوسع في العبارة والمبالغة في المعنى؛ لأنّ تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظٍ واحدٍ.

والآخر: أنّ دخول الباء على الفاعل للدلالة على التعجب، إذ لو أُريد الأمرُ، لكان كسائر الأفعال، ويتعدى بما تتعدى به تلك الأفعال، فكنت تقول في (أحسِن بزيدٍ): (أحسِن إلى زيدٍ)؛ لأنّك تقول (أحسنتُ إلى زيدٍ)، ولا تقول:(أحسنتُ بزيدٍ) وعلى ما ذكر ابن الحاجب من آراء المذهبين ثلاثة أُمور:

الأوّل: قد رأينا اعتراض ابن الحاجب على سيبويه دون غيره من النحويين، إلّا إنّي لم أعثر على نصٍّ في كتاب سيبويه يشير إلى ما نسبه ابن الحاجب إليه، والذي ذكره سيبويه في كتابه قوله: ((ومَا لَم يكن فيه ما أَفْعَلَ، لم يكن فيه أَفْعِلْ بِهِ رَجُلاً، ولا هو أَفْعَلُ منه؛ لأنّك تُريد أَن تَرفعَه مِن غايةٍ دون، كما أنّك إذا قُلْتَ مَا أَفْعَلَهُ فأَنتَ تُرِيدُ أن ترفعَه عن الغايةِ الدُّنيا، والمعنى في أَفْعِل بِهِ ومَا أَفْعَلَهُ واحِدٌ، وكذلك أَفْعل منه))[62].

الثاني: نسب ابن الحاجب المذهب الثاني الذي اختاره إلى الأخفش، وقد وجدت في معاني القرآن للأخفش أنّه يذهب مذهب سيبويه والجمهور، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾[63]، يقول الأخفش: ((أي: مَا أَبْصَرَهُ وأَسْمَعَه، كما تقول: (أَكْرِم بِهِ)، أي: مَا أَكْرَمَه، وذلك أنّ العرب تقول: (يا أمَةَ اللهِ أكرِمْ بزيدٍ)، فهذا معنى: مَا أَكْرَمَه، ولو كان يأمرها أن تفعل لقال:(أَكْرِمِي زَيدَاً)))[64].

الثالث: يظهر التكلّف والتأويل واضحاً في ما سبق من الآراء، ويمكن ردّ جميع تلك التقديرات والتأويلات بما ذكره الدكتور تمّام حسّان، بقوله: ((ولكن هذه الصيغة في تركيبها الجديد أصبحت مسكوكةً، لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان ومعهما

الأسماء))[65]. وأنّ صيغة (أَفعِل بِهِ) هي ((صيغةٌ متحوّلةٌ عن صيغةٍ أخرى لا توزن بالمعايير النمطية للجملة العامّة، وليس من اليسير توجيهها بحسب ما هو مطّرد من جمل الخبر أو الإنشاء؛ لأنّها جاوزت في تركيبها جميع الصيغ التقليدية المعروفة))[66]، وإذا كان ولابدّ من مجاراة القدماء في ما ذهبوا إليه، فإنّ الباحث يختار ما ذهب إليه ابن الحاجب، وأنّ صيغة (أَفْعِل) هي صيغة أمرٍ تعجبي، جيء بها بلفظ الأمر ومعنى التعجب دون أن يكون هناك تأويلٌ بالماضي أو أنّ يكون الفاعل هو المجرور بالباء، بل لعلّ ذلك لا يُفهم من المعنى، ولِمَ لم تُجعَل هذه الصيغة أمرٌ للمخاطب للتعجب من زيد على وجه المجاز ؟ والمعنى أنّه لشدّة تعجبي أطلب من المخاطب أن يتعجب من زيد[67].

المسألة الثانية: تعريف فاعل (نِعْمَ و بِئْسَ)

اشترط النحويون أن يكون فاعل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) معرّفاً باللام، أو مضافاً إلى المعرف بها، أو مضمراً مميزاً بنكرةٍ منصوبةٍ. واختلفوا في اللام الداخلة على الفاعل، فذهب جمهور النحويين إلى أنّها لتعريف الجنس[68]، واختلفوا في الجنسية فذهب قوم منهم إلى أنّها للجنس حقيقة، فالجنس كلّه ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته؛ لأنّه فرد من أفراده، يقول سيبويه: ((لأنك أردت أن تجعلهم من جماعاتٍ ومن أُممٍ كلّهم صالح))[69]. وذهب الآخرون إلى أنّها للجنس مجازاً؛ لأنّك لم تقصد إلّا مدح معين ولكنّك جعلته جميع الجنس مبالغةً[70]. وذهب بعض النحويين إلى أنّ (اللام) للعهد واختلفوا فقيل: المعهود ذهني كما إذا قيل:(اشتري اللحمَ) ولا تريد الجنس، ولا معهود تقدم، وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر، وقيل: المعهود هو الشخص الممدوح، فإذا قلت: (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) فكأنّك قلت: زيدٌ نِعْمَ هو، وهو مذهب ابن ملكون (ت584هـ)، وأبي منصور الجواليقي(ت540هـ)[71].

واختار ابن الحاجب المذهب الثاني وهو أنّ اللام للعهد، وأنّها لتعريف المعهود في الذّهن، يقول: ((ليس التعريف في فاعله بتعريفٍ واحدٍ معهودٍ، وإنّما هو لتعريف المعهود في الذّهن، وذلك مبهم))[72].

ثم اعترض ابن الحاجب على القائلين بالجنسيّة، وأنّ اللام للعموم، إذ قال: ((ومن ثمّ توهّم كثيرٌ من النحويين أنّه للعموم، وليس الأمر على ذلك، إذ لا يُفسّر العموم بالواحد، ولا يُثنّى ولا يُجمَع، ولمّا فُسِّر هنا بالواحد وثُنِّي وجُمِع دّل على أنّه ليس للعموم، والمضاف إلى المعرف باللام كذلك))[73].

وهذا الذي اعترض به ابن الحاجب قد ردّه العُكبري(ت616هـ) من قبل، وذلك من وجهين[74]: أحدهما: إنّما ثُنِّي وجُمِع على معنى: أنّ الممدوح يفضلُ هذا الجنس إذا مُيِّزوا رجلين رجلين، أو رجالاً رجالاً 0 والثاني: إنّما ثُنِي وجُمِع ليكون على وفاق المخصوص بالمدح والذمِ في التثنية.

وزاد العُكبري وابن يعيش حججاً أُخرى لدعم كون فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) جنساً معرفاً باللام[75]:

الأولى: أنّ (نِعْمَ) لمّا كانت للمدح العامِّ جُعِل فاعلها مطابقاً لمعناه.

الثانية: أنّ الجنس يذكر تنبيهاً على أنّ المخصوص بالمدح أفضل جنسه.

الثالثة: أنّ الجنس ذُكِر للإعلام بأنّ كلّ فضيلةٍ وكلّ رذيلةٍ افترقت في جميع الجنس مجتمعةٌ في المخصوص بالمدح والذمِّ.

الرابعة: أنّهم جعلوه جنساً؛ ليدلّ أنّ الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذمِّ في ذلك الجنس، فإذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) أعلمت أنّ زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجوليّة، وكذلك حكم الذمِّ.

والذي يراه الباحث أنّ ما اختاره ابن الحاجب أقرب للمعنى ففي قولنا: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) فإنّنا لا نقصد جنس الرجل، ولكن نقصد الرجل المعروف في أذهاننا المراد مدحه الذي اكتملت فيه معاني الرجولة وهو زيد دون غيره، ولهذا فإنّ اللام هي لام العهد الذهني.

ثالثاً: الحروف

المسألة الأولى: (إنَّ) بمعنى (نَعم)

ذهب جمهور النحويين إلى مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعم)، وألحقوا بها(الهاء) في الوقف لبيان الحركة فقالوا: (إنَّهْ) يريدون (إنَّ) ومعناه أجل[76]. يقول سيبويه: ((وأمّا قول العرب في الجواب (إنَّهْ)، فهو بمنزلة أجَلْ، وإذا وصلتَ قلت: إنّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجَلْ))[77].

واستدلّ سيبويه وأكثر النحويين على مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعم) بقول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيّات[78] (من مجزوء الكامل):

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَد عَلَا كَ وَقَد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

واعترض ابن الحاجب على استدلال النحويين بهذا البيت بقوله: ((وأمّا استدلالهم على أنّ (إنَّ) بمعنى (نَعم) في قوله:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَد عَلَا كَ وَقَد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

فلا يقوى؛ لاحتمال أن تكون (إنَّ) الابتدائية، وقد حذفوا الخبر للعلم به، كأنّه قال: إنَّه كذلك))[79].

إلّا أنّ بعض النحويين يرفضون كون الهاء في (إنَّه) هاء الإضمار، معلّلين ذلك بأنّ (الهاء) لو كانت هاء الإضمار لثبتت في الوصل كما تثبت في الوقف،ولكنها لم تثبت، ولذا نقول في الوصل (إنَّ يافتى) بحذف الهاء، ولو كانت للإضمار لم تحذف[80]، واستدلّوا بالبيت الذي ذكرناه سابقا. وهذا ضعيف لكون الهاء في قول الشاعر تحتمل الأمرين فقد لا تحذف إذا أُريد بها الإضمار والوصل فيكون التقدير: إنَّهُ كذلك يافتى، ويجوز أنّ نحذفها إذا أردنا معنى (نَعم)، وما كان محتملاً للأمرين لا يمكن أن يُستدَلّ به على أحدهما، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب، ويرجحه الباحث؛ لظهور ما استدلّ به في أصول الصنعة النحويّة.

المسألة الثانية: التنوين في جمع المؤنث السّالم

ذكر النحويّون أنواع للتنوين ومن هذه الأنواع (تنوين المقابلة) وعرّفه بعضهم بأنّه (التنوين اللاحق لما جُمِع بألفٍ وتاءٍ مزيّدتين)[81].

وذهب جمهور النحويين إلى أنّ التنوين في جمع المؤنث السّالم هو في مقابلة النون في جمع المذكر السّالم في نحو: مسلمِين[82].

وذهب بعض النحويين إلى أنّ التنوين في جمع المؤنث السّالم هو تنوين التمكين، ونسب الجمهور هذا المذهب إلى الرّبعي[83]، ونسبه الرضي إلى الرّبعي والزمخشري وتابعهم في ذلك[84]. فالزمخشري لم يذكر تنوين المقابلة في أنواع التنوين[85]، وجعل الصرف في (عرفاتٍ) من قوله تعالى: ﴿ فإذَا أَفَضْتُم مِن عَرَفَاتٍ ﴾[86]، للتمكين[87]. وردّ ابن الحاجب ما ذهب إليه الرّبعي والزمخشري معترضاً عليهما بقوله: ((وأمّا تَوَهُّم من توهّم أنّه تنوين التمكين فمردودٌ بما لو سمّيت به امرأة، فإنّ فيه العلميّة والتأنيث، ولا ثبات لتنوين التمكين معهما، ولمّا ثبت دلّ على أنّه ليس تنوين تمكين))[88].

وتوضيح ذلك أنّ جمع المؤنث إذا سُمِّي به علماً مؤنثاً أصبح فيه العلميّة والتأنيث، وإذا كان كذلك مُنِع من الصرف، وإذا مُنِع من الصرف ذهب عنه التنوين، إلّا أنّ بعض جموع التأنيث المسمى بها لحقها التنوين وهي غير مصروفة، فدلّ على أنّ التنوين ليس للتمكين؛ لكون الاسم ممنوع من الصرف، وممّا يعضد رأي ابن الحاجب قوله تعالى: ﴿ فإذَا أَفَضْتُم مِن عَرَفَاتٍ ﴾، ففي (عرفاتٍ) التعريف لكونها علم لموضع، وامتناع دخول لام التعريف عليها، وكذلك نصب الحال عنها كما في قولهم: (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها)[89]، وفيها التأنيث؛ لأنّها كلمةٌ زائدةٌ على ثلاثة أحرف موضوعة على مؤنث، فاعتُبِر فيها التأنيث قياساً على دمشق وما شاكلها[90]، ولأنّ المقصود التأنيث، والتاء تدل عليه، ولا يقدح في ذلك كونها في الأصل للجمع؛ لأنّ المقصود حصول التأنيث، وهو حاصل بها[91]. ولمّا لم يكن التنوين للتمكين؛ لكونه ممنوعاً من الصرف، ولم يكن للتنكير؛ لأنّه علم ولم يعوّض منه شيء افترض النحويون أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم هو في

مقابلة النون في جمع المذكر السّالم؛ لأنّ النون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد، وهو كونه علامة تمام الاسم، فكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السّالم علامة لتمام الاسم [92].

ومنع الزمخشري كون (عرفاتٍ) ممنوعة من الصرف للتعريف والتأنيث، لأنّ التأنيث فيها ضعيف، ذلك أنّ التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء التي فيها هي علامة لجمع المؤنث لا علامة للتأنيث[93]. ورُدّ هذا القول بأنّ (عرفات) مؤنث بدليل عود الضمير إليها مؤنثاً ولذلك قالوا: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها، ولا يجوز: مباركاً فيه[94].

وذهب من المحدثين الدكتور عبد الرحمن أيّوب إلى أنّ ما ذهب إليه جمهور النحويين من أنّ التنوين في جمع المؤنث السّالم في مقابلة نون جمع المذكر السّالم هو افتراض لا مسوّغ له، وتسائل لماذا يتحتّم وجود نون في صيغة جمع المذكر السّالم لوجود تنوين في صيغة المفرد ؟ وإذا كان وجود هذه النون ضرورياً لهذا السبب، فأين هي في جموع الكثرة ؟ ثم لماذا توسّط جمع المذكر السّالم هنا ؟ فلا تقول بأنّ التنوين في جمع المؤنث السّالم لمقابلة التنوين في المفرد ؟ ثم يرد على السؤال الآخير بأنّ مفرد جمع المؤنث السّالم يكون ممنوعاً من الصرف في أغلب الأحوال، فلم يكن من المستساغ لدى النحويين افتراض أنّ التنوين في جمع المؤنث السّالم، غير التنوين الذي يأتي في الأسماء المنصرفة، ولذا انتحل النحاة – كما يقول الدكتور أيّوب – نوعا جديدا للتنوين، هو الذي سمّوه تنوين المقابلة[95].

ولعلّ الباحث يوافق الدكتور عبد الرحمن أيوب في أنّ تنوين جمع المؤنث السّالم في مقابلة نون جمع المذكر السّالم هو افتراض وتكلّف لا مسوّغ له، إلّا أنّ هذا التنوين ليس للصرف والتمكين؛ لِما في جمع المؤنث السّالم من العلميّة والتأنيث، فيمنع ذلك من الصرف، ولم يكن للتنكير؛ لأنّه علمٌ، ولم يعوّض منه شيء، إلّا إنّنا نستطيع أن نجعل هذا التنوين نوعاً مستقلاً، وهو التنوين اللاحق لجمع المؤنث السّالم دون أن يقابل نون جمع المذكر السّالم.

الخاتمة:

أهم النتائج التي خلُص إليها البحث:

1- كشف البحث عن مخالفة ابن الحاجب في مسائلٍ عديدةٍ أكثر النحويين، وربّما تفرّد في بعضها، فضلاً عن اعتراضه على آراء أئمة النحو ومؤسسيه – وإن لم يسمّهم في بعضها – أمثال سيبويه وأبو علي الفارسي والزمخشري وغيرهم.

2- اعتمد ابن الحاجب في أغلب اعتراضاته على المعنى النحوي، فكان المعنى هو الأصل في ردّ آراء النحويين، والاعتراض عليهم.

3- أظهر البحث ميل ابن الحاجب إلى البصريين، بالرغم من اعتراضه على نحاتهم لكنّه لم يخرج عن مذهبهم.

4- كان ابن الحاجب مُقِلّاً في الاستدلال بالشواهد النحويّة لدعم حجّته، وتقوية اعتراضه.

5- استعمل ابن الحاجب ألفاظاً مختلفة في التصريح باعتراضه منها (وهو فاسدٌ، وقد وهم، لا حجّة فيه، وليس بمستقيم، و فيه شذوذ، وليس بواضح).

6- لم يعتنِ ابن الحاجب بنسبة الآراء إلى أصحابها، وربّما وهم في نسبة بعضها.

الهوامش:

1- شرح المقدمة الكافية: 2/ 377.

2- ينظر: شرح التسهيل: 1/ 268، والمغني في النحو: 701/2، وشرح الرضي: 277/1.

3- ينظر: شرح المقدمة الكافية 377/1، والمغني في النحو: 702/2، والبسيط في شرح الكافية 354/1.

4- ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 400، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 145، وشرح المفصل: 243/1 – 244، والمغني في النحو: 701/2، والأشباه والنظائر: 335/4.

5- شرح المقدمة الكافية: 377/2.

6- ينظر: شرح التسهيل: 270/1، والمغني في النحو: 701/2، وشرح الرضي: 277/1، والتعليقة على المقرب: 161، والأشباه والنظائر: 332/4.

7- شرح المقدمة الكافية: 377/1.

8- ينظر: شرح المفصل: 243/1، والمغني في النحو: 701/2، والأشباه والنظائر: 335/4.

9- شرح المقدمة الكافية: 378/1

10- شرح الرضي: 280/1.

11- ينظر: المصدر نفسه: 280/1.

12- المصدر نفسه: 280/1.

13- النحو الوافي: 524/1 الهامش.

14- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: 160.

15- ينظر: الكتاب:276/2، والمقتضب: 373/4 – 376، والأصول في النحو: 389/1، واللامات للزجاجي: 100، وشرح الكتاب للسيرافي: 23/3 – 24، والإيضاح العضدي: 243/1، والمفصّل في صنعة الإعراب: 107، وشرح المفصل لابن يعيش: 101/2 – 104.

16- ينظر: الخصائص: 106/3، والغرّة لابن الدهّان: 293، وشرح ألفية ابن معطي: 942/2، وهمع الهوامع: 205/4، ومغني اللبيب: 286.

17- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:23/3، وشرح المفصّل: 103/2.

18- ينظر: شرح المفصّل: 104/2، والمغني في النحو:1028/2، والأشباه والنظائر: 153/2.

19- ينظر: شرح المفصّل:103/2، والمغني في النحو:1028/2، والتعليق على المقرّب:291.

20- شرح المقدّمة الكافية:579/2.

21- ينظر: المصدر نفسه: 580/2.

22- شرح المقدّمة الكافية: 580/2 -581.

23- المصدر نفسه: 581/2.

24- ينظر: شرح التسهيل:443/1، وارتشاف الضرب:1302/3، وهمع الهوامع:197/2

25- ينظر: المغني في النحو: 1029/3 – 1030.

26- البيت من الرجز، لم يُعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه: ينظر: كتاب سيبويه: 296/2، والمقتضب: 362/4، والأصول في النحو: 382/1، والمفصّل في صنعة الإعراب: 106، وشرح المفصّل:97/2.

27- ينظر: التعليقة على المقرّب: 291.

28- ينظر: شرح التسهيل:443/1.

29- ينظر: كتاب سيبويه: 434/1، والأصول في النحو: 23/2-29، واللمع في العربيّة: 65، وشرح الجمل لابن بابشاذ: 45، والمفصّل في صنعة الإعراب:149، والفصول في العربيّة: 35، ونتائج الفكر:162، والمقدّمة الجزوليّة في النحو: 56، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: 301، واللباب في علل البناء والإعراب: 404/1.

30- ينظر: ارتشاف الضرب: 1907/4، وشرح شذور الذهب: 222، وشفاء العليل: 747/2.

31- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 404/1، وشرح ألفية ابن معطي:745/1، وتوجيه اللمع: 260، والصفوة الصفيّة: 707/1.

32- ينظر: الأشباه والنظائر: 224/2.

33- ينظر: الأصول في النحو: 23/2-29، وشرح الرضي:290/2-292، وشرح المفصّل: /234-237

34- شرح ابن الناظم: 350.
35- كتاب سيبويه: 434/1.
36- ينظر: شرح المقدّمة الكافية: 626/2.
37- المصدر نفسه: 2/ 626.
38- ينظر: كتاب سيبويه: 422/1، ونتائج الفكر: 162، وتمهيد القواعد: 3331/7.
39- ينظر: نتائج الفكر: 162، والبديع في علم العربيّة: 313/2.
40- ينظر: الارشاد في علم الإعراب: 365.
41- ينظر: الأصول في النحو: 334/1-336، والإيضاح العضدي: 231/1-233، والبديع في علم العربيّة: 405/1، وشرح جمل الزجّاجي لابن عصفور:191/2، وشرح الرضي:360/1، وشرح ابن الناظم:409.
42- ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: 277.
43- ينظر: شرح ابن الناظم: 409.
44- ينظر: الإيضاح العضدي:231/1، والبديع في علم العربيّة:405/1، والمفصّل في صنعة الإعراب:62
45- المفصّل في صنعة الإعراب: 62.
46- شرح المقدمة الكافية: 652/2.
47- ينظر: شرح المفصّل:221/2.
48- ينظر: شرح المفصّل:258/2.
49- ينظر: شرح التسهيل:3/ 261.
50- ينظر: الإيضاح العضدي: 231/1.
51- ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 231/1.
52- المصدر نفسه: 411/1.
53- ينظر: كتاب سيبويه: 185/2، وشرح التسهيل: 260/3.
54- ينظر: الأصول في النحو:101/1، والإيضاح العضدي: 91-92، واللّمع في العربية:97، وأسرار العربيّة:123، والبديع في علم العربيّة:498/1، واللمحة في شرح الملحة:1/ 509، وشرح التصريح:60/2.
55- ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 367، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 50/2، وارتشاف الضرب:2067/3، وأوضح المسالك: 255/3.
56- البيت للشاعر: عروة بن الورد، في ديوانه: 69.
57- ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: 584، وشرح ابن عقيل: 153/3.
58- سورة مريم: من الآية /38.
59- ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: 584، وشرح ابن عقيل: 152/3.
60- شرح المقدّمة الكافية: 928/3.
61- ينظر: شرح المفصّل: 420/4.
62- كتاب سيبويه: 97/4.
63- سورة الكهف: 26.
64- معاني القرآن للأخفش: 429 – 430.
65- اللغة العربية معناها ومبناها: 114.
66- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 83.

67- ينظر: شرح الرضي: 235/4.

68-ينظر: المقتضب: 139/2، والأصول في النحو: 111/1، والتبصرة والتذكرة: 274/1، واللمع في العربيّة: 98، والمقتصد في شرح الإيضاح: 363، والبديع في علم العربية: 488/2، والمقدّمة الجزوليّة في النحو: 160، والمصباح في علم النحو: 116.

69- كتاب سيبويه: 176/2.

70- ينظر: شرح الأشموني: 372/2-373.

71- ينظر: ارتشاف الضرب: 2043/4، وشرح الأشموني: 273/2، وهمع الهوامع: 30/5.

72- شرح المقدمة الكافية: 930/3.

73- المصدر نفسه: 930/3.

74- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 184/1.

75- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 183/1-184، وشرح المفصّل: 394/4.

76- ينظر: كتاب سيبويه: 151/3، والأصول في النحو: 383/2، واللمع في العربية:41، وحروف المعاني والصفات: 56، ومعاني الحروف: 110، والأزهية في علم الحروف: 257-258، والمفصّل في صنعة الإعراب: 397، وشرح المفصّل: 358/2.

77- كتاب سيبويه: 151/3.

78- ديوانه: 212.

79- شرح المقدمة الكافية:989/3.

80-ينظر: شرح المفصّل: 57/5.

81- ينظر: شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور: 37/1، وشرح الكافية الشافية: 1426/3.

82- ينظر: كتاب سيبويه: 18/1، والمقتضب:331/1، وسر صناعة الإعراب: 495/2، والتبيين عن مذاهب النحويين: 215، وشرح المفصّل: 159/5، وشرح الرضي:45/1، وشرح التصريح: 25/1، والموضّح المبين لأقسام التنوين:54.

83- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 215، والجنى الداني: 145، وتوضيح المقاصد: 277/1، وشرح الأشموني: 13/1.

84- ينظر: شرح الرضي: 46/1.

85- ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 455.

86- سورة البقرة: من الآية / 198.

87- ينظر: الكشّاف: 410/1.

88- شرح المقدمة الكافية: 1010/3.

89- ينظر: كتاب سيبويه: 233/3.

90- ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 29/2.

91- ينظر المغني في النحو: 422/2.

92- ينظر: شرح الرضي: 46/1، وشرح التصريح: 25/1، وحاشية الصبّان: 79/1.

93- ينظر: الكشّاف: 410/1.

94- ينظر: شرح الرضي: 46/1.

95- ينظر: درسات نقدية في النحو العربي: 170، وظاهرة التنوين في اللغة العربية:95 -96.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي (ت695هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي، والدكتور محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي.

الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، الطبعة الثانية، 1981م.

أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: ج1 عبد الأله النبهان، وج2 غازي مختار طليمات، وج3 إبراهيم محمد عبد الله، وج4 أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1987م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق:الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت.

الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، حقَّقه وقدَّم له: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، 1969م.

الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 2005.

البديع في علم العربيّة، مجدالدين المبارك بن محمد ابن الأثير(ت606هـ)، تحقيق ج1: الدكتور فتحي أحمد عليّ الدين، وج2 الدكتور صالح حسن العايد، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي(ت715هـ)، تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبيّة المختصّة، الطبعة الأولى، 1427هـ.

التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1980م.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.

التعليقة على المقرّب، شرح العلامة ابن النحاس على مقرّب ابن عصفور في علم النحو، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2004م.

توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت639هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام، الطبعة الثانية، 2007م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت749هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبَّان (ت1206هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
- دراسات في نظريّة النحو العربي وتطبيقاتها، الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 1998م.
- دراسات نقديّة في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن أيّوب، مؤسسة الصباح، الكويت.
- ديوان عبيد بن قيس الرُقيّات، تحقيق: الدكتورة عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، تحقيق: أسماء أبوبكر محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1993م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1980م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المُسمَّى(منهج السالك إلى ألفية ابن ملك)، نور الدين علي بن محمد بن عيسى أبوحسن الأشموني (ت900هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1955م.
- شرح ألفيّة ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة المعروف بابن القوّاس (ت696هـ)، تحقيق: الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، 1985م.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت778هـ)، تحقيق: أ.د علي محمد فاخر، وأ.د جابر محمد البراجه، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي، وأ.د جابر السيد مُبارك، وأ.د علي السنوسي محمد، وأ.د محمد راغب نزّال، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف(ت609هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عمر يعرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، 1419هـ.
- شرح جمل الزجَّاجي، علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام(ت761هـ)، اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1982م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
- شرح المفصَّل، موفَّق الدين بن يعيش (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب(ت646هـ)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، الطبعة الأولى، 1997م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت770هـ)، تحقيق: الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصليّة، مكة المكرّمة.
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفيّة، إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة مركز إحياء التراث الإسلامي، 1419هـ.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربيّة، الدكتور عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2004م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 1998م.
- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري(ت616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، طبعة 1994م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ(ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، الطبعة لأولى، 2004م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988م.
- المذكّر والمؤنّث، أبو بكر بن الأنباري(ت328هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، مصر، الطبعة الأولى، ج1، 1981م، وج2، 1999م.
- المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي(ت610هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى، د.ت.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة،، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990 م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2003م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة السادسة، 1985م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 2007م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
- المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م.
- المقدّمة الجزوليّة في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: الدكتور حامد أحمد نبيل، والدكتور فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أمّ القرى.
- الموضَّح المبين لأقسام التنوين، محمد بن محمد العشائر(ت928هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عامر أحمد حسن، 1988م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت581هـ)، حققه وعلَّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- النحو الوافي، عبَّاس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيُّوطي(ت911هـ)، (ج1) تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرَّم، وبقيَّة الأجزاء تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وناشر ج1، وج2، وج3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، وناشر ج4، وج5، 1979م، وج6، 1980م، دار البحوث العلميّة، الكويت.

الرسائل والأطاريح الجامعيّة:

- ابن فلاح النحوي (ت680هـ) حياته وآراءه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأوّل من كتابه الموسوم بـ(المغني)، (أطروحة دكتوراه)، إعداد: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، جامعة أم القرى، كلّية اللغة العربيّة، 1984م.
- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليمني(ت680هـ)، (أطروحة دكتوراه)، تحقيق: نصّار بن محمد بن حسين حميد الدين، جامعة أم القرى، كلّية اللغة العربيّة، 1422هـ.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت469هـ)، دراسة وتحقيق: حسين علي لفته ياس السعدي، جامعة بغداد، كليّة الآداب، 2003م.
- الفكر النحوي عند ابن الدهّان (ت569هـ) مع تحقيق كتابه (الغرّة في شرح اللّمع) (أطروحة دكتوراه)، إعداد: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، كلّية اللغة العربيّة، 1431هـ.